الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى

تونس في 31 أوت 1985

01/وعـدد 41

مـن الوزير الأول
إلـــــى
السادة الوزراء وكتاب الدولة

<u>الموضوع</u>: حول المحافظة على الوثائق الإدارية

وبعد، فقد بلغني أن بعض الوثائق الإدارية يتم العثور عليها خارج الإدارة في غير الأماكن المناسبة لغرضها وذلك إما نتيجة عدم الاكتراث بها أو تريبها قصد استغلالها في أغراض غير مباحة مثل المتاجرة بها أو غير ذلك من الوجهات المنافية لواجب المحافظة على حرمة الوثائق الإدارية.

وبصرف النظر عن درجة الأهمية التي يمكن أن يكتسيها محتوى هذه الأوراق فإنه من الضروري حفظا لحرية الوثائق الإدارية أن تعتني كل المصالح المعنية بطريقة استعمال هذه الأوراق وبمآلها.

وإذا تبين للمسؤولين الإداريين أن بعض الأوراق لم تعد ذات أهمية خاصة بعد أن تحقق الغرض منها وأنها غير جديرة بالحفظ فإنه يتعين السهر على إتلافها بالطرق المناسبة بدلا من إلقائها أو إفساح المجال لتسريبها إلى بعض الدكاكين التجارية.

ولعله من المفيد السعي قدر الإمكان إلى اختصار عدد النسخ والنظائر المستعملة في الرقن والطباعة والخدمات الإدارية حتى تقتصر على ما هو ضروري ولتجنب تضخم الأوراق المؤدي إلى تراكمها بدون طائل وبالتالي إلى تضخم تكاليف حفظها وضيق المكاتب بها وتزايد احتمالات التسرب.

وبناء على ما تقدم فإني أدعوكم إلى اتخاذ التدابير الحازمة والعملية لتفادي إشكال التسيب في التعامل مع الوثائق الإدارية وذلك بالعمل على اختصارها وحفظ ما يتعين حفظه منها بصورة ناجعة وإتلاف ما يجب إتلافه بالطرق المناسبة وكذلك الحرص على الحيلولة دون تحويل الأوراق الإدارية عن وجهتها وتسليط الجزاء الرادع على كل من يرتكب هذا التحويل.

ولهذا الغرض فالمرغوب منكم تكليف الخلية المسؤولة عن التنظيم والأساليب في وزارتكم وفي المؤسسات الراجعة إليكم بالنظر بإعداد تقرير عن حالة الوثائق وكيفية حفظها ومصيرها إن لم تكن قابلة للحفظ مع ضبط برنامج عمل مدقق يعالج ما قد تشهده هذه الحالة من سلبيات.

والرجاء إفادتي علما بما تقررونه من إجراءات في هذا الشأن وبما لديكم من اقتراحات.

والسلام
الوزير الأول
الإمضاء: محمد المزالي